2011 09 08 - 0001a-2

السفير
محلّيات
تاريخ العدد ٢٠١١/٠٩/٠٨ العدد ١١٩٨١

في ظل قرار الحكومة النظر بتشكيل هيئة وطنية لمتابعة قضايا المخطوفين والمفقودين: مقابر جماعية في الحرش وفرن الشباك ومار متر تنتظر معرفة «هوية» رفاتها

زينب ياغي

هل تكفي معرفة وجود مقابر جماعية في بيروت، لكي تطلق الحكومة اللبنانية عملية تحقيق جدية في رفات المقابر، ليُعرف ما إذا كانت تعود إلى مواطنين خطفوا خلال الحرب الأهلية؟
يعتبر ذلك «أكثر من كافٍ» بالنسبة إلى المتحدثين باسم الهيئات المعنية بمتابعة ملف المخطوفين والمفقودين في لبنان، ولا سيما بعد إعلان الحكومة في بيانها الوزاري قرار النظر في إنشاء هيئة وطنية تعنى بقضية ضحايا الاختفاء القسري من مختلف جوانبها.
وقد أكد رئيس لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين العميد سليم أبو إسماعيل لـ«السفير» أن اللجنة كشفت من خلال التحقيقات التي أجرتها، عن مقبرتين جماعيتين في كل من حرش بيروت وتحويطة فرن الشباك، في مدافن الإنكليز.. بينما وجدت في مقبرة «مار متر» في الأشرفية رفات تدلّ كميتها على قلّة عدد الأشخاص المدفونين فيها.
في المقابل، يسعى أهالي المخطوفين إلى رفع السريّة عن مضمون التقرير الذي أعدّته اللجنة، ورفعته إلى رئيس الحكومة سليم الحص في العام ٢٠٠٠. ورفعت لجنة أهالي المخطوفين لتلك الغاية، دعوى أمام مجلس شورى الدولة.
ويتضمن التقرير مجمل التحقيقات التي أجرتها اللجنة، حول مصير المخطوفين ما بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، والمعطيات المتوفرة حول المقابر جماعية، وكيفية قتل عدد من المخطوفين، والجهات المسؤولة عن قتلهم.
ويقول أبو إسماعيل إن «الكشف عن مضمون التقرير يعود إلى قرار تتخذه رئاسة الحكومة»، لكنه يعيد سبب عدم الكشف عن مضمون التحقيقات التي وردت في التقرير إلى «الرغبة في عدم التسبب في اضطرابات سياسية، في بلد لا تنقصه الاضطرابات أصلاً».
ويوضح أن «جميع قيادات الحرب الأهلية أعلنت أنه لا يوجد لديها مخطوفون أحياء، ولذلك، تم التوصل في العام ٢٠٠٠، عندما كان رئيس الحكومة سليم الحص، إلى صيغة اعتبار كل شخص فقد، ولم يعد خلال فترة عشر سنوات، متوفى»، بعد استشارة المحاكم الدينية الإسلامية والمسيحية في لبنان.
وقد التقى أبو إسماعيل خلال الشهر الماضي، القاضية زلفا الحسن في سياق متابعة التحقيق في قضية المقابر الجماعية. وبرأيه، فإن إعادة نبش المقابر الجماعية لن تؤدي إلى النتيجة المرجوة، «حتى ولو أجريت فحوصات الـ«دي أن آي» للرفات، بسبب تحولها إلى عظام». ويضيف: «حتى ولو تم إجراء فحوصات لجميع العظام الموجودة في المقابر، والتعرّف إلى رفات عدد من المفقودين، فكيف يمكن معرفة مصير المفقودين الآخرين الذين لم يدفنوا في تلك المقابر؟».
وبالنسبة إلى مقبرة الحرش، يقول أبو اسماعيل إنه «توجد عشرات الجثث المكدسة فوق بعضها في المقبرة، ولكنها ليست جميعها لمخطوفين أو مقتولين في الحرب، بل دفن فيها أيضاً رفات أشخاص من تابعيات غير لبنانية، ولم يأت من يأخذها». ويلفت إلى أن «عدداً من أهالي المخطوفين تبلغوا بكيفية مقتل أبنائهم، ولكنهم رفضوا تصديق ما تبلغوا به، لأنهم لم يشاهدوا جثثهم».

صاغية: فحص الرفات ممكن في مختبر قوى الأمن

إلى جانب المطالبة برفع السرية عن مضمون تقرير اللجنة الرسمية، أرسلت الهيئات المعنية بالمخطوفين والمفقودين رسائل إلى عدد من السفارات، التي تمتلك مدافن خاصة برعاياها في لبنان، وإلى كل من «دار الفتوى» و«المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، ومطرانيات الموارنة والكاثوليك والروم الأرثوذكس، لمعرفة ما إذا توفرت لديهم معلومات عن مقابر جماعية. وقد أكدت إحدى السفارات لممثلي الجمعيات، وجود مقابر في حرش بيروت دفن فيها أشخاص تمّ قتلهم.
كما رفع المحامي نزار صاغية دعاوى أمام قاضي الأمور المستعجلة، طالباً اتخاذ تدابير الحماية للمقابر الجماعية، حفظاً لحق الأهالي في المعرفة، وهي كل من مقابر مار متر والحرش والشبانية.
يقول صاغية إن معرفة الرفات ممكنة، شرط اضطلاع الحكومة بالمهمة. ويوضح أن «حجة عدم المعرفة كانت سابقاً، في عدم وجود مختبر مركزي لفحص الحمض النووي للرفات، وقد بات متوفراً في لبنان حالياً مختبر مركزي، لدى قوى الأمن الداخلي، لتحليل الحمض النووي، ولم تعد توجد عوائق تقنية، بل عوائق سياسية».
ويشير إلى أنه تم الاطلاع على الرفات الموجودة في مقبرة مار متر في وقت سابق، ولكن تم إغلاق المقبرة من دون فحصها، بينما رفضت جمعية «المقاصد» فتح المقبرة الجماعية في الحرش.
أما بالنسبة إلى الدعوى الخاصة بمقبرة الشبانية فيوضح صاغية أنه رفعها بعدما رفض أهالي المخطوفين والمفقودين الطريقة التي أجري فيها التحقيق في الرفات، وقال إنه «لا يمكن مجيء لجنة من قبل الحكومة للكشف على المقبرة من دون حضور ممثلين عن أهالي المخطوفين والمفقودين. وهؤلاء لم يقتنعوا بالقول إنها مقبرة حيوانات كانت تعيش في المنطقة، ويقال إنه يوجد في المقبرة رفات سبع وعشرين جثة، وقد كشف عليها خبير، واستمع إلى الشهود، وتتم تحديد نوعية الرفات تدريجياً على ضوء الشهادات التي تعطى».
ويؤكد صاغية أن «الورشة مؤلمة، ولكن أبعادها الحقوقية والسياسية هامة جداً، وهي تعني أن المواطن غير متروك، كما تعني نوعاً من اعتراف الدولة بالمواطنين الذين تم إنكارهم بعد انتهاء الحرب الأهلية، ومنحهم الحق في المعرفة، بدلاً من محاولات الاستعاضة عن التحقيق بإقامة نصب تذكاري لهم».
ويشرح أنه «يوجد فرق بين العدالة العقابية وبين العدالة الترميمية، فالعفو الذي حصلت عليه قيادات الحرب الأهلية كان أكثر من كاف»، مضيفاً: «فلنتصور شخصاً بلا مفقود، وإنما هو مهجّر، ويقال له سوف تبقى مهجّراً طوال حياتك. ما نطالب به هو العدالة الترميمية، وكل ما مرّ الزمن، أصبح فتح الملف أكثر سهولة».
ويذكّر صاغية بأن «خطوات هائلة حصلت في العالم بين العامين ١٩٩٠ والعام ٢٠١١، تجاه قضايا المفقودين والمخطوفين، ما جعل الأمم المتحدة تقر معاهدة عالمية بهذا الخصوص».

مخيبر: تقديم اقتراح لمجلس النواب لتشكيل الهيئة

رغم كافة التعقيدات التي ترافق تلك القضية، يقول مقرر «لجنة حقوق الإنسان النيابية» غسان مخيبر إن «مجموعة عمل تشكّلت، وهي في صدد تقديم اقتراح قانون إلى مجلس النواب، لتشكيل الهيئة الوطنية التي ورد ذكرها في البيان الوزاري، في حال لم يقرر مجلس الوزراء تشكيلها». وتضم المجموعة، إلى مخيبر، كلاً من المحامي نزار صاغية، ورئيسة لجنة أهالي المخطوفين وداد حلواني، ورئيس لجنة «سوليد» غازي عاد، وحقوقيين.
وسوف يظهر الاقتراح مدى جدية الحكومة في تشكيل الهيئة، التي من الممكن أن تضمّ قضاة، ونقباء محامين، وناشطين في حقوق

As-Safir Newspaper - نسخة للطباعة
20110908-0001b-2

الإنسان، ومتخصصين في الطب الجنائي، وأساتذة تاريخ، وممثلين عن الهيئات المعنية بملف المفقودين والمخطوفين.
كما يحضر لدى لجنة الإدارة والعدل حالياً، مشروع يتعلق بإنشاء «بنك للمعلومات الجنائية والحمض النووي»، على أن يتولى مهمة أخذ عينات من أهالي المخطوفين والمفقودين لدى وفاتهم، من أجل التعرّف إلى رفات أبنائهم في ما بعد. وقد أخذ الحمض النووي لأوديت سالم عند وفاتها، وهناك أشخاص آخرون قدموا عينات ليتم حفظها في «البنك».
ويوضح مخيبر أن بعض قادة الميليشيات أبدى استعداداً لتقديم معلومات حول المقابر الجماعية، لكن شرط أن تبقى سرية. لذلك، فإن المطلوب هو «الإعلان عن جهة حكومية، تتولى المسألة، عبر إنشاء الهيئة التي ورد ذكرها في البيان الوزاري، على أن تكون لدى الهيئة صلاحيات واسعة لتجميع المعطيات من القوى التي شاركت في الحرب الأهلية».
ويؤكد أن «حلّ قضية المخطوفين لا يتم عبر الصيغ القانونية، بل بتوفّر الإرادة السياسية لحلّها»، مذكّراً بأن «لدى الأهالي الحق في معرفة مصائر أبنائهم، وعلى الأقل استلام الرفات ودفنها بشكل لائق». ويلفت هنا إلى أن «إعلان الوفاة الذي أتاحته اللجنة الرسمية في العام ٢٠٠٠، لا يلغي حق العائلات بمعرفة أين دفن أبناؤها».
ويرى أن الهدف من معرفة مصير المخطوفين ليس محاكمة خاطفيهم، بل «الوصول إلى مصالحة حقيقية، وهذه المصالحة لا تمرّ من دون معرفة الحقيقة». ويرفض مقولة الاستحالة السياسية، مطالباً بدلاً من ذلك برفع شعار «واجب الدولة في حل القضية».
يذكر أن مخيبر وصاغية زارا البوسنة، واطلعا على ما تقوم به الهيئة المتخصصة بالتعرّف إلى الرفات في المقابر الجماعية. لكن، أبو إسماعيل يقول إنه «يوجد فارق كبير بين رفات قتلى البوسنة الذين لا يزالون جثثاً، ورفات لبنان الذين أصبحوا عظاماً متفرقة».

٥٤٥ مفقوداً لبنانياً في سوريا

تطالب اللجان المعنية باكتشاف مصير المخطوفين والمفقودين باستعادة عدد من المفقودين في سوريا، لا يزال مصيرهم غير معروف.
ويوضح رئيس لجنة «سوليد» غازي عاد أن اللجنة اللبنانية – السورية التي تشكلت في أيار العام ٢٠٠٥، برئاسة القاضي جوزيف معماري، أي بعد انسحاب القوات السورية من لبنان، «لم تقدم على أية خطوة لمعرفة مصيرهم حتى اليوم، على الرغم من المطالبة المستمرة لها بالإفراج عن تقريرها، إذا كان يوجد لديها تقرير».
ويؤكد عاد أنه «بعد خروج القوات السورية من لبنان، وصل عدد المفقودين في سوريا الذين استطاعت «سوليد» تسجيلهم ضمن لائحة، إلى ستمئة مفقود، أفرجت القوات السورية بشكل سرّي ومتفرق عن أربعة وخمسين شخصاً منهم، وبقي ٥٤٥ مفقوداً». ويقول إن «القوات السورية تنسب للمعتقلين لديها تهم العمالة لإسرائيل أو الاتجار بالمخدرات أو السرقة وغيرها»، ويضيف: «حتى ولو فرضنا أن تلك التهم صحيحة، فلماذا تحاكمهم القوات السورية، وليس القضاء اللبناني؟».
وكانت القوات السورية قد أفرجت بشكل علني عن ١٢١ شخصاً في آذار العام ١٩٩٨، ثم أفرجت عن ١٢١ شخصاً في كانون الأول العام ٢٠٠٠. وبعد ذلك التاريخ، لم تعترف بوجود معتقلين لبنانيين لديها.
وقد زارت اللجنة وزير العدل شكيب قرطباوي فوعدها بطرح موضوع تشكيل الهيئة الوطنية على مجلس الوزراء، بعد تكوين ملف لديه عن المخطوفين والمفقودين في لبنان.

قرارات مع وقف التنفيذ

وردت المواد الخاصة بمتابعة قضايا المخطوفين والمفقودين في ثلاثة بيانات وزارية متتالية. وفي البيان الأخير لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، ورد ذكرها ضمن المواد ١٥ و١٦ و١٧، وأشير فيها إلى أن «الحكومة ستولي اهتمامها الجدي بمتابعة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا للكشف عن مصيرهم والعمل على الإفراج عن المعتقلين منهم، واستعادة جثامين المتوفين، معتمدة كل الوسائل السياسية والقانونية، بما فيها وضع اتفاق لبناني – سوري».
كما ستعمل الحكومة على «انضمام لبنان إلى معاهدة حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، التي أقرّتها الأمم المتحدة. وستولي اهتمامها «قضية المخفيين قسراً في لبنان وخارج لبنان، لاستكمال الكشف عن مصائرهم والعمل على تنقية الذاكرة، تعزيزاً للمصالحة الوطنية واحتراماً لحق ذويهم في المعرفة».
كما ستولي اهتمامها «تسهيل عودة اللبنانيين الموجودين في إسرائيل بما يتوافق مع القوانين المرعية الإجراء».
والجدير ذكره هنا، أن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، دخلت حيز التنفيذ في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٠. لكن لبنان لم يلتزم بها حتى اليوم.